كتب من مراكش :

موقف الأمة المغربية
من الحماية الفرنسية

للاستاذ عبد الكريم غلاب

عادت حركة التأليف إلى نشاطها بعد انتهاء الحرب ، وقد حمل إلينا البريد أخيرا عدة كتب سنتقدم بعضها إلى قراء الرسالة .

والكتاب الذى نقدمه اليوم إلى القراء هو « موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية » وقد جمعت هذا الكتاب وأصدرته جريدة « الوحدة المغربية » التى تصدر فى تطوان . والكتاب مؤلف من عدة أبحاث نشر بعضها من قبل فى جريدة الوحدة المغربية ومجلة « السلام » وقد اشترك فى كتابة هذه الأبحاث الأستاذان : محمد الملكى الناصرى ، ومحمد حسن الوزانى . كما يشتمل الكتاب على تقرير هام أرسله المرشال ليوطى حينما كان مقيما عاما فى مراكش إلى حكومته سنة ١٩٢٠ يشرح فيه وجهة نظره فى نظام الحماية ، وكيف يجب أن يطبق فى مراكش .

وموضوع هذا الكتاب ، كما يظهر من عنوانه تاريخى سياسى يصور فترة من تاريخ مراكش الحديث ، وهى الفترة التى وقعت فيها هذه البلاد تحت الحماية الفرنسية . ويبدأ الكتاب بشرح المؤامرات الدولية التى كانت تحاك ضد مراكش قبل سنة ١٩١٢ ، ويعنى خاصة بالميثاق الذى عقد بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ ، وبمقتضاه تنازلت انجلترا لفرنسا عن (حقها) فى مراكش فى مقابل تنازل فرنسا لانجلترا عن (حقها) فى مصر . كما يشرح لنا الكتاب الظروف التى أملت المعاهدة التى عقدت بين فرنسا وألمانيا سنة ١٩١١ ، وفيها صرحت ألمانيا بأنها لا تعرقل مساعى فرنسا فى السيطرة على مراكش . وإلى جانب ذلك قامت فرنسا بمساع أخرى على حدود البلاد سمتها هى — بمنطقها — اضطرابات داخلية وبما أنها مسؤولة عن حفظ النظام فى مراكش المستقلة ، فالمصلحة تقتضى أن تزحف على مدينتى وجدة وفاس عاصمة مراكش لتحافظ فيهما على الأمن . كان ذلك سنة ١٩١١ ، وما كادت تحل سنة ١٩١٢ حتى تردد فى أنحاء العالم أن فرنسا تعد مشروع معاهدة بينها وبين مراكش . ثم رددت جوانب القصر الملكى فى فاس أن سفير فرنسا مسيو (رينو) يتردد على جلالة السلطان مولاى عبد الحفيظ ، وأنه يعرض عليه مشروع معاهدة الحماية ، وأن جلالته قد وقع تحت ضغط دبلوماسى وعسكرى وتحت تهديدات السفير الفرنسى ، ومع ذلك فهو يمانع بل يعلن للسفير أنه سيتنازل عن العرش إذا هو أجبره على إمضاء المعاهدة . ويشرق يوم ٣٠ مارس فإذا بفرنسا تعلن أن جلالته قد وقع عقد الحماية ، وأنه بمقتضاها قد أباح للجنود الفرنسيين أن يحتلوا مراكش كلها حتى يستطيعوا أن يؤدوا واجبهم كاملا فى تنفيذ الاصلاحات التى نص عليها فى المعاهدة . وتمر بضعة شهور فإذا بجلالة السلطان يعلن لأمته أنه لم يستطع أن يؤدى واجبه فى المحافظة على استقلال البلاد التى أقسم اليمين عند توليته على المحافظة عليه ، وأنه لذلك يتنازل عن العرش ويترك الأمر للأمة لتختار من يخلفه على عرش أجداده .

وهنا تنتهى مأساة فرض معاهدة الحماية لتبتدىء مأساة تنفيذ هذه المعاهدة . وتجند فرنسا جيشا من الموظفين الاستعماريين الفرنسيين وعلى رأسهم المرشال ليوطى ليقوموا بحكم مراكش حكما مباشرا ، وليسلبوا الحكومة المراكشية كل ما أبقت لها المعاهدة من سلطة فيديروا شئون البلاد ويتركوا هيئة الحكومة فى سبات عميق ، بعد ما كانت هيئة حكومية منظمة تنظيما ديمقراطيا تشرف على إدارة مراكش وتسير بالبلاد نحو التقدم المادى والمعنوى تحت رياسة جلالة السلطان . ويبدأ الفرنسيون فى تنظيم حركة استعمارية ، فيكونون داخل مراكش مجالس استشارية للفرنسيين يرأسها المقيم العام . ويقوم هؤلاء الفرنسيون بوضع برامج الإدارة والإصلاح فى مراكش وينفذونها هم بأنفسهم وبذلك يكون الفرنسيون مصدر السلطة التشريعية والتنفيذية .

وهكذا يحكمون مراكش دون أن يشركوا أهل البلاد الشرعيين فى أى عمل يتصل بالتشريع أو الإدارة وبذلك يكونون حكومة دكتاتورية باسم الحماية .

هذه السلطة التى اغتصبها الفرنسيون هى التى مكنتهم من حكم البلاد حكما استعماريا متطرفا يقوم على سلب الأراضى من الفلاحين المراكشيين بدعوى المصلحة العامة ، وإعطائها الفرنسيين الذين يهاجرون من بلادهم ليضعوا لأمتهم نقطة ارتكاز فى الأرض الجديدة (مراكش) .

تلك صورة مختصرة لأبحاث الكتاب التى اشترك فيها كل من الأستاذين المكى والوزانى ، وقد اعتمد الكاتبان فى عرضهما لسياسة الحماية الفرنسية على كتب وتصريحات لكبار الفرنسيين الذين درسوا موضوع الحماية درسا قانونيا وواقعيا . وبذلك اشتمل الكتاب على نصوص كثيرة — تنشر لأول مرة فى اللغة العربية — تؤيد وجهة النظر المراكشية فى اعتداء الحماية على وضعية البلاد التى اعترف بها فى معاهدة الجزيرة سنة ١٩٠٦ وهى الاستقلال التام . كما اعتمد الكاتبان على هذه النصوص فى بيان أن معاهدة الحماية مخالفة للقانون الدولى ، وللمعاهدات التى عقدت بين الدولة المراكشية المستقلة والدول الأجنبية التى منها فرنسا . وقد بينا أيضا — معتمدين على هذه النصوص — أن تطبيق معاهدة الحماية كان مخالفا لنصوص المعاهدة نفسها ، بل للحماية كما يعرفها القانون الدولى . وفى الكتاب كذلك نصوص قيمة فى تحليل معاهدة الحماية ، وبيان ما تشتمل عليه من غموض وتناقض ومغالطات .

غير أن إعجابنا بالكتاب لا يمنعنا من أن نلاحظ عليه بعض الملاحظات نلخصها فى النقط الآتية :

١ — من الخلاصة التى عرضتها فى هذه الكلمة نلاحظ أن العنوان لا يطابق موضوع الكتاب ؛ فلن تجد فيه شرحا لمراحل الجهاد المراكشى ضد الحماية الفرنسية . وإذا استثنينا الصفحات القليلة التى كتبت عن موقف السلطان عبد الحفيظ من الحماية الفرنسية ، فلا نجد ذكرا لموقف الأمة المراكشية من هذه الحماية .

٢ — فى الكتاب نصوص كثيرة وخاصة فى بحث الأستاذ الوزانى ؛ ولكن الكاتب لم يستطع أن يستفيد من هذه النصوص القيمة ، بل حشدها حشدا كان يكتفى به أحيانا عن التعليق أو الاستنتاج .

٣ — وفى الكتاب خلط غريب يذهب بقيمته العلمية ، فالظاهرة العامة الواضحة فى الكتاب هى عدم التنظيم ، ووضع الكتاب فى وضعه الحالى لم يكن مستندا إلى منطق ، ولا إلى ترتيب تاريخى . ولعل هذا هو ما جعل الموضوع الواحد يتكرر فى الكتاب عدة مرات ، وجعل الكاتب يتناول موضوعا واحدا فى صفحات متفرقة تفصل بينها مباحث أخرى ، كما نرى فى « تحليل معاهدة الحماية » فقد تناوله الكاتب فى الصفحات ٦٩ ، ٧٨ ، ٨٤ .

٤ — ويتصل بهذه الملاحظة عدم ذكر المراجع فى كثير من أبحاث الكتاب وخاصة عند دراسة الموضوعات المهمة كنظم الدولة المراكشية قبل الحماية ، وخلع السلطان عبد العزيز لتفريطه فى حقوق الأمة ، وتولية السلطان عبد الحفيظ بعد أن أقسم اليمين على احترام شروط البيعة . كما يتصل بذلك أيضا كثرة المناوين التى هى أجدر بالتهريج الصحفى منها بكتاب علمى ، وركاكة الأسلوب الذى ترجمت به النصوص الفرنسية .

٥ — ولعل أخطر ملاحظة هى أن الكتاب لم يتعرض لموقف اسبانيا مطلقا . مع أن المعروف أن مراكش تقع تحت النفوذين الفرنسى والأسبانى . وأن اسبانيا شريكة لفرنسا بموافقتها على معاهدة الحماية ، واحتلالها الجزء الشمالى من مراكش بمقتضى هذه المعاهدة نفسها . والذين يعرفون الموقف السياسى للأستاذ المكى يدركون سبب هذا النقص الخطير فى الكتاب .

٦ — وفى الكتاب نزعة حزبية ظاهرة ، فقد نشر سنة ١٩٤٦ ، وفى يناير سنة ١٩٤٤ وقعت أخطر حركة سياسية وطنية فى مراكش ضد الحماية الفرنسية ؛ فقد اتحدت جميع الأحزاب والهيئات الوطنية فى منطقة النفوذ الفرنسى تحت اسم جديد هو (حزب الاستقلال) ووضع الحزب وثيقة طالب فيها باستقلال مراكش وإنهاء عهد الحماية . وبذلك وضعت مراكش أول حجر فى صرح الاستقلال ومرت البلاد بأخطر تجربة فى تاريخها الحديث . ومع ذلك لم يتحدث الكتاب عن هذا الدور من « موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية » إلا فى سطر أو سطرين . وتلك ظاهرة غريبة تملها حزبية عمياء كنت أرجو أن يبرأ منها كتاب ينشر عن القضية المراكشية .

عبد الكريم غلاب

مطبعة الرسالة تقدم قريباً

الطبعة الثانية من كتاب :

في أصول الأدب

محاضرات ومقالات في الأدب العربي

بقلم الأستاذ

أحمد حسن الزيات

وقد زيدت عليه فصول لم تنشر

سكك حديد الحكومة المصرية

عرض الاعلانات بالمحطات

لقد وجهت المصلحة كل عنايتها إلى المحطات فاقامت بها لوحات خشبية أعدت خصيصا لعرض الإعلانات فضلا عن أنها تبذل مجهوداً صادقا من وقت لآخر في تجميل تلك المحطات حتى أصبح الإعلان فيها من أحسن وسائل الدعاية التي تنشدها كل من يرى إلى التوسع في أعماله وكل تاجر يسعى إلى رواج وتجارته .

وتتقاضى المصلحة جنيهين مصريين عن المتر المربع في السنة وهي قيمة زهيدة تكاد لا تذكر بجانب أهمية الإعلان الذي يتصفحه الآف المسافرين في اليوم الواحد .

ولزيادة الاستعلام اتصلوا — بقسم النشر والإعلانات بالإدارة العامة — بمحطة مصر

[طبعت بدار الرسالة بشارع السلطان حسين — عابدين]